E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/5
12 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

٢٠ كانون الثاني/يناير و١٥ آذار/مارس -

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ليبيريا

(A) GE.03-15829 131003 151003

موجز

هـــذه الوثيقة مقدمة وفقاً لولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

ومنذ الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان تدهورت حالة حقوق الإنسان في ليبيريا بطريقة مرعبة. ويورد هذا التقرير معلومات عمّا وقع في البلد من انتهاكات إجرامية لحقوق الإنسان كي تنظر فيها اللجنة على وجه السرعة. كما يقدم أفكاراً لإدماج حقوق الإنسان في جهود مخططة ترمي إلى صنع السلام وحفظه وتعزيزه في هذا البلد.

وتشـــير تقديـــرات مصادر مطلعة إلى أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا في النـــزاع منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وكان نصف القتلى على الأقل من المدنيين غير المحاربين. وتوجد عدة مقابر جماعية في أنحاء مختلفة من البلد، يرجع تاريخ بعضها إلى التسعينات.

ومنذ اندلاع النـــزاع اقتلع ما يزيد على ١,٣ مليون شخص من ديارهم، منهم مئات الآلاف الذين فروا إلى بلدان مجاورة.

ومـــنذ اســـتئناف القتال في ٢٤ حزيران/يونيه في مونروفيا، أصيب بضع مئات من الأشخاص أو لقوا حـــتفهم. ويُمنع المعنيون من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وفي بداية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لقي نحو ٤٠٠ شخص مصرعهم في أثناء القتال الشديد في العاصمة. وفي تموز/يوليه لقي بضع مئات من الأشخاص حتفهم أو أصيبوا نتيجة للقصف المدفعي العشوائي لمناطق وبيوت آمنة مدنية معروفة في مونروفيا.

وانتشـــر التعذيب، فبلغ عدد ضحاياه الآلاف. واغتصبت المئات من النساء والبنات وأُخضعن لأشكال أخرى من العنف الجنسي. ويشير انتشار طابع هذه الجرائم إلى أن الاغتصاب استخدم كسلاح من أسلحة الحرب.

وربما جند في المجهود الحربي طفل من كل ١٠ أطفال ليبيريين. وعانى الأطفال الليبيريون من جميع أشكال الأعمال الوحشية، والعنف الجنسي، والانقطاع عن التعليم في المدارس، والتشريد القسري.

ونشأت كارثة إنسانية، إذ لم تتمكن وكالات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى معظم أنحاء البلد، بما في ذلـــك العاصمة، لتوزيع الأغذية وتقديم المساعدة الطبية التي يحتاجها الكثير من الناس. وقد أدى الافتقار إلى الأغذية، والمياه الكافية ومرافق الصرف الصحي إلى تفشي أمراض معدية مثل الإسهال والكوليرا.

ولا توجد في ليبيريا مؤسسة موثوقة لحماية حقوق الإنسان. وتشكل الأعمال الوحشية المرتَكبة ضد السكان المدنيين في ليبيريا منذ ١٩٨٩، بما في ذلك القتل والاغتصاب على نطاق واسع وفي شكل منهجي، جرائم ضد البشرية، وانتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ومن الضروري إجراء تحقيق وتقييم لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والتجاوزات التي ارتكبها كل الأطراف في النزاع الليبيري. وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى هذا التحقيق في ضوء التطورات الأخيرة، بما في ذلك خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّعته في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، حكومة ليبيريا ومجموعتا المتمردين، وهما جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا، فضلاً عن اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٩٧(٢٠٠٠) الذي يأذن بنشر قوة متعددة الجنسيات.

ومن المهم رصد الحالة والإبلاغ عنها، وتوفير التعاون وتقديم المساعدة التقنيين من أجل بناء قدرات في مجال حقوق الإنسان في ليبيريا. ويجب أن تناط ببعثة الأمم المتحدة المقترحة لليبيريا ولاية قوية لحماية المدنيين ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ويمكن للجنة الرصد المشتركة المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أن ترصد الامتثال للمعايير المتعلقة بحماية المدنيين. ويمكن أيضاً للجنة أن تضطلع بدور هام في جمع معلومات عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويجب ألاّ تمر الجرائم المرتَكبة ضد الناس في ليبيريا دون عقاب. ويجب محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية في ليبيريا بصرف النظر عن وضعهم أو مركزهم وعمّا إذا كانوا أعضاء في الحكومة أو قوات المتمردين. ويجب محاكمة الذين اختاروا عمداً أهدافاً مدنية معروفة أو منعوا وصول المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل حصول شعب ليبيريا الذي يعاني منذ وقت طويل على سبل الانتصاف نفسها المتاحة في الوقت الحاضر لضحايا جرائم مشابهة في بلدان أخرى.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٤	٥
ثانياً -	حالة حقوق الإنسان	٥-٢٥	٦
ألف -	الحرمان من الحق في الحياة	٨-٩	٧
باء -	التعذيب	١٠-١٢	٨
جيم -	العنف ضد النساء	١٣-١٤	٩
دال -	انتهاك حقوق الطفل	١٥-١٨	٩
هاء -	التشريد	١٩-٢٢	١٠
واو -	حالات الاختطاف والتجنيد القسري	٢٣	١٢
زاي -	انتهاك الحق في التحرر من الجوع	٢٤	١٢
حاء -	انتهاك الحق في الصحة	٢٥	١٣
ثالثاً -	الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل	٢٦-٣٤	١٣
ألف -	التصدي للإفلات من العقاب	٢٨-٢٩	١٣
باء -	إعادة بناء مجتمع يقوم على سيادة القانون؛ وتكوين ثقافة في مجال حقوق الإنسان والتسامح وبناء قدرة وطنية	٣٠-٣٢	١٤
جيم -	رصد حالة حقوق الإنسان	٣٣-٣٤	١٥
رابعاً -	موجز الاستنتاجات والتوصيات	٣٥-٤٢	١٦
ألف -	بعثة تقييم حالة حقوق الإنسان	٣٦	١٦
باء -	لجنة الرصد المشتركة	٣٧	١٦
جيم -	اتفاق السلام المقترح وحقوق الإنسان	٣٨	١٦
دال -	أولويات المرحلة الانتقالية اللاحقة للتراع: إعادة التأهيل	٣٩	١٧
هاء -	أولويات الفترة الانتقالية اللاحقة للتراع: بناء المؤسسات	٤٠	١٧
واو -	رصد حالة حقوق الإنسان	٤١-٤٢	١٧

أولاً – مقدمة

١- باستثناء فترة السنتين من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩، كانت ليبيريا في حالة نزاع مسلح منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وفي الوقت الذي أجريت فيه الانتخابات في عام ١٩٩٧ كان قد لقي ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص مصرعهم في حرب عصابات بدأها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لخلع الرئيس صمويل دو آنذاك، الذي لقي مصرعه في النزاع.

٢- ويشكل النزاع المسلح الجاري جزءاً من شبكة معقدة من النزاعات التي طاولت ليبيريا وسيراليون لأكثر من ١٤ سنة والتي امتدت لتشمل غينيا (من أواخر عام ٢٠٠٠ حتى منتصف عام ٢٠٠١) وكوت ديفوار (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اشتد النزاع، وامتد إلى مناطق لم تتأثر بالقتال حتى ذلك الوقت نظراً لأن الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية المتمردين تقدموا نحو مونروفيا، ولأن مجموعة متمردة جديدة هي حركة الديمقراطية في ليبيريا نشأت في الشرق على طول الحدود مع كوت ديفوار. ويرتكب كل من الحكومة وقوات المتمردين انتهاكات لحقوق الإنسان ويخرقون القانون الإنساني الدولي. والانتهاكات والتجاوزات المتعددة الأشكال تشمل الحرمان من الحق في الحياة، وحالات الإعدام التعسفي وبإجراءات موجزة والتعذيب والاختفاء القسري وغير الطوعي، والعنف ضد النساء، وانتهاكات حقوق الطفل، والتجنيد الإجباري، بما في ذلك تجنيد الأطفال منذ سن الثانية عشرة وخاصة في صفوف الأشخاص المشردين داخلياً، والتشريد والحرمان من الوصول إلى المساعدة الإنسانية.

٣- ومنذ بداية النزاع اقتلع ما يزيد على ١,٣ مليون شخص من ديارهم، بمن فيهم مئات الآلاف الذين فروا إلى بلدان مجاورة. أما مبادرات السلام التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة غانا فقد أدت إلى توقيع اتفاق، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحركتي المتمردين جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا. وبالرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، استؤنف القتال في ٢٤ حزيران/يونيه في مونروفيا. ومنذ ذلك الحين، تخضع المدينة للحصار، أصيب بضع مئات، إن لم يكن آلاف من الناس أو لقوا مصرعهم، ونشأت كارثة إنسانية حيث حُرم المدنيون من الوصول إلى المساعدة الإنسانية وسبل كسب رزقهم. وبحلول أواخر شهر تموز/يوليه استولت حركة الديمقراطية في ليبيريا على مدينة بوكانن وهي الثانية التي يوجد فيها ميناء. وفي ١ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٧(٢٠٠٣) الذي يأذن فيه بنشر قوة متعددة الجنسيات لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والمجموعتين المتمردتين. ويشير القرار إلى رحيل الرئيس تايلور، الذي استقال في ١١ آب/أغسطس، حسب ما تم الاتفاق عليه مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكانت المحكمة الخاصة في سيراليون قد أدانت السيد تايلور لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وطلبت حكومة ليبيريا إلى محكمة العدل الدولية إلغاء لائحة الاتهام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ستحل محل القوة المتعددة الجنسيات التي بدأت انتشارها في ٤ آب/أغسطس قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة لدعم حكومة انتقالية ينتظر قيامها والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً في غانا.

٤- أما محاولات التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية شاملة للحرب الليبيرية فقد طغت عليها ظلال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي اتسمت بها الحرب، ومع ذلك لا يزال احترام حقوق الإنسان الأساسية شرطاً لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم. وإلقاء الضوء على قضايا حقوق الإنسان المتصلة بهذا النزاع مهم في ضمان الاحترام التام في تسويات السلام المقترحة لحقوق الإنسان للجميع، وفي منع إفلات مرتكبي تلك التجاوزات من العقاب.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

٥- من أجل مساعدة حكومة ليبيريا في إيلاء الاهتمام لالتزاماتها القائمة منذ وقت طويل في مجال حقوق الإنسان، اتخذت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين القرار ٨٢/٢٠٠٣. ويدعو هذا القرار إلى تعيين خبير مستقل "لتيسير التعاون بين حكومة ليبيريا والمفوضية السامية [لحقوق الإنسان] في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية". ونظرت اللجنة في جلسة مغلقة في التقرير المقدم من خبير مستقل عُيِّن في أثناء دورتها الثامنة والخمسين، بمقتضى الإجراء السري ١٥٠٣. ومن الانتهاكات التي عدّدها تقرير الخبير الانتشار الواسع لظاهرة الإفلات من العقاب، وعمليات القتل عمداً وتعسفاً، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون، وحالات التوقيف والاحتجاز التعسفية، والتعذيب، والتجنيد الإجباري واستخدام الأطفال الجنود، وانتهاكات حرية التعبير والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والجهاز القضائي. وخلص الخبير إلى القول بشيوع ثقافة الإفلات من العقاب والاستهداف المتعمد للمشتبه في أنهم معارضون سياسيون، وأوصى بإيجاد حل شامل لمعالجة جميع جوانب الأزمة الليبيرية وأسبابها الجذرية، مع مراعاة الحالة العامة في منطقة اتحاد نهر مانو، بما في ذلك وقف إطلاق النار، ونزع سلاح مختلف المليشيات، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الصالح.

٦- وبعد أن درست اللجنة التقرير، اتخذت قراراً سرياً يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ليبيريا، وبموجب مقررها ١٠٥/٢٠٠٣، جعلته علنياً (المرجع نفسه، المرفق). ويعد هذا التقرير* متابعة لتقرير الخبير المستقل ويوفر المزيد من المعلومات بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

---

* يستند هذا التقرير إلى معلومات جمعتها إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمات إنسانية، ومنظمات غير حكومية موثوقة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من المصادر الموثوقة.

٧- وبسبب الحرب التي استؤنفت في عام ١٩٩٩، أصبح متعذراً دخول نحو ٧٠ في المائة من البلد، ويتعذر دخول بعض المناطق منذ أربع سنوات تقريباً. وقد حدّ من قدرة المراقبين على رصد الحالة انتشار واشتداد القتال منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مما أفضى إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة من ليبيريا. وقد أدى هذا الإجلاء إلى إلغاء مصدر هام وإن كان محدوداً للمعلومات الدقيقة والموثوقة عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وهكذا، أصبح جزءاً من المصادر الرئيسية للمعلومات العاملون المحليون في مجال المساعدة الإنسانية والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعتمدون بدورهم على مقابلات مع اللاجئين والمشردين والعائدين. وتشير المعلومات المتاحة التي تؤيدها مصادر متنوعة إلى أن الانتهاكات والتجاوزات قد زادت في الفترة التي أعقبت اشتداد القتال منذ بداية عام ٢٠٠٣، لا سيما أثناء موجات هجوم المتمردين على مواقع الحكومة في مونروفيا التي بدأت في حزيران/يونيه. وتشكل الهجمات الحالية تهديداً بخلق كارثة إنسانية لأن مونروفيا كانت بمثابة ملاذ آمن ونقطة اجتذاب للمدنيين الفارين من الحرب في المنطقة الداخلية. ويمكن تلخيص نمط الانتهاكات على النحو التالي.

ألف- الحرمان من الحق في الحياة

٨- من الصعب تحديد عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم نتيجة للنزاع في ليبيريا تحديداً دقيقاً. غير أن هناك تقديرات لمصادر مطلعة تشير إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص قد ماتوا في ظروف متصلة بالنزاع منذ عام ١٩٨٩. وبالرغم من ارتفاع عدد المحاربين الذين قتلوا في ساحات المعارك أو في خارجها من الجانبين، يقدر أن نصف القتلى على الأقل كانوا من المدنيين غير المحاربين. فقد قتل أو أصيب ما يزيد على ٠٠٠ ١ مدني في أثناء حصار مونروفيا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي بداية شهر حزيران/يونيه لقى نحو ٤٠٠ شخص حتفهم في أثناء أيام القتال العنيف في العاصمة. وقد قتل أكثر من نصف الضحايا في الضواحي الغربية لدوالا وبلدة كرو. وفي أوائل شهر تموز/يوليه، عَرَضت محطات تلفزيونية فضائية في العالم كله صوراً لجثث العديد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، كانت ملقاة أمام مبنى سفارة الولايات المتحدة في مونروفيا. وقد وضع مدنيون ليبيريون آخرون الجثث في هذا المكان بغية اجتذاب الاهتمام الدولي للأزمة ولمحنتهم. وقد هلك معظم الضحايا أثناء القصف العشوائي بمدافع الهاون لأماكن ومآوى مدينة آمنة ومعروفة، بما في ذلك مجموع غريستون، وهو ملحق سكني تابع لسفارة الولايات المتحدة في مونروفيا. ووقع آخرون ضحايا لطلقات طائشة أو هجمات عشوائية على أيدي قوات حكومية وقوات متمردة سيئة التدريب ولكنها مسلحة تسليحاً جيداً.

٩- كذلك تفيد روايات شهود العيان بمعلومات متسقة عن حالات إعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات حكومية، ومليشيات متحالفة مع الحكومة ومتمردين على حد سواء. وشارك في ارتكاب هذه الجرائم القوات المسلحة لليبيريا، ووحدة مكافحة الإرهاب، ودائرة الأمن الخاص، وبدرجة أقل جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت هناك ادعاءات

مفادهـــا أن قوات حركة الديمقراطية في ليبيريا قامت بقتل مدنيين يعتبرون متعاطفين مع الحكومة في إقليم غراند غيديه. وعلى مر السنين، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات موثوقة عن وجود مقابر جماعـــية مزعومة في أنحاء عدة من البلد، ويرجع تاريخ بعضها إلى التسعينات. كما تتوالى مزاعم حدوث حالات إعـــدام تعســـفي، ومذابـــح، وحـــالات اختـــفاء وقتل خارج نطاق القضاء تتصل بالحادث الذي وقع في ١٨ أيلـــول/سبتمبر ١٩٩٨، عندما وقع حادث إطلاق نار في منطقة طريق معسكر جونسون في مونروفيا بين أفراد الأمن الحكوميين وأتبـــاع روزفلـــت جونسون، الـــمحارب القديم الذي شارك في حرب السنوات السبع المدنية (١٩٨٩-١٩٩٦). وهـــذا الحـــادث الذي أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين شكل موضوع بعثة الأمم المتحدة لجمع المعلومات في ليبيريا (٧-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩).

باء- التعذيب

١٠- انتشـــر التعذيب الذي أفضى في بعض الحالات إلى الوفاة، وكذلك التوقيف التعسفي لمن يشتبه في أنهم أعضاء في جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أو المتعاطفين معها وغيرهم من المنشقين، فضلاً عن تخويف شخصيات من المعارضة. والانتهاكات التي يبلغ عنها في معظم الأحيان، وفقاً لمصادر متعددة موثوقة، ترتكـــب من قبل المليشيات الحليفة للحكومة، ووحدة مكافحة الإرهاب، ودائرة الأمن الخاص، وشعبة العمليات الخاصة. وعرف عن هذه المجموعات أنها تقوم بالإغارة على الأسواق ومخيمات المشردين داخلياً بحثاً عن "منشقين" أو عـــن "المـــتعاونين معهم"، ومعظمهم شباب من الجماعتين الإثنيتين الكران والماندينغو. أما الذين تم توقيفهم والاشتباه في أنهم منشقون فقد تعرضوا للضرب والجلد. كما أن هناك تقارير مؤكدة تفيد بأن مسؤولين في اللجنة الليبيرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم سهلوا لعناصر الأمن الوصول إلى مخيمات المشردين داخلياً، بل وأنهم أرشدوهم في بعض الحالات إلى أشخاص يشتبه أنهم من المتعاونين فأخرجوهم من تلك المخيمات. ويتعذر تحديـــد العدد الدقيق لضحايا التعذيب ولكن مصادر مطلعة تقدر عددهم بالآلاف. وتم جلد الضحايا، وتعصيب عيونهم، وتم تقييد أذرعهم بشكل محكم جداً وراء ظهورهم بحيث التقت مرافقهم - *tabied*. كذلك أُجبروا على المشي على زجاج مكسور وهم حفاة، وأجبروا على أكل فلفل حار أو النظر إلى الشمس لوقت طويل. ومعروف أن بعـــض الضـــحايا ماتوا جراء إصاباتهم. واشتهرت قواعد وحدة مكافحة الإرهاب في إقليم بونغ، ولا سيما غباتالا، فضلاً عن قسم الشرطة المركزي في غبارنغا، التي تفيد المصادر، بأنها مراكز للتعذيب.

١١- وقد ارتكب المحاربون من كلا الجانبين أعمال تعذيب، بما في ذلك تعذيب السجناء الذين تم أسرهم في المعارك.

١٢- كذلـــك شنت عناصر حكومية هجمات متواصلة، وشرسة ضد وسائط الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الإثنية، وخاصة جماعات الماندينغو والكران والغباندي العرقية. كما أن الأقليات الإثنية، التي تـــتهمها الحكومة بأنها تشكل الجزء الأعظم من المليشيات المتمردة، تواجه تمييزاً متزايداً ضدها في شكل عمليات توقيف تعسفي وعشوائي وحالات عنف وتعذيب.

جيم- العنف ضد النساء

١٣- وردت تقارير مفصلة عديدة من نساء وفتيات اغتصبن وأخضعن لأشكال أخرى من العنف الجنسي على أيدي وحدة مكافحة الإرهاب وغيرها من المليشيات المتحالفة مع الحكومة. وكثيراً ما كانت الضحايا تغتصب من قبل جماعات من الجنود بعد هروبهن من أماكن القتال وتوقيفهن عند نقاط التفتيش. وتم توقيف أخريات في مناطق الحرب للاشتباه في أنهن جاسوسات، على صلة بالمتمردين أو مساندات لهم، وعادة ما كانت تحتجز الضحايا في مراكز احتجاز غير رسمية، وكثيراً ما كان يتم تهديدهن بالقتل إذا ما قاومن الاغتصاب، أو بالانتقام إذا قمن بتقديم شكاوى. وأما شيوع هذه الجريمة، وتورط بعض كبار المسؤولين العسكريين والإفلات من العقاب الذي يحظى به مرتكبو الجرائم، فيوحي بأن الاغتصاب هو سلاح من أسلحة الحرب الهدف منه هو نشر الرعب بين السكان المدنيين. وعلى أثر التصعيد الأخير للنزاع في مونروفيا، وردت أيضاً تقارير عن اختطاف واغتصاب نساء وفتيات خاصة داخل مخيمات المشردين داخلياً في إقليم مونتسيرادو على أيدي المليشيات المتحالفة مع الحكومة. كما كانت هناك حالات اختطاف واغتصاب لفتيات صغيرات ونساء عند نقاط التفتيش قام بها متمردون.

١٤- ويجب حماية النساء والفتيات من هذه الجرائم البشعة، ويجب إتاحة فرصة حقيقية للائي أجبرن على الدخول في علاقات إكراهية للخلاص من هذه العلاقات.

دال- انتهاك حقوق الطفل

١٥- عانى الأطفال معاناة شديدة بسبب النزاع. فقد أسفرت المشقات المتصلة بالحرب عن ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال، وعدم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الكافية، والحرمان من الالتحاق بالمدارس. وحوالي ٨١ في المائة من الأطفال الليبيريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ سنوات و١٢ سنة لا يذهبون إلى المدرسة، وحتى القلة الملتحقة بالمدارس، لا يبلغ المستويات الدنيا من التحصيل الدراسي إلا ٤٢ في المائة منهم لأنهم جائعون وغير قادرين على التركيز. وبعض الأطفال الذين اختطفتهم أو أغوتهم قوات الحكومة والقوات المتمردة على السواء تم إرسالهم إلى خطوط المواجهة حيث يلقون حتفهم. والقلة الباقية على قيد الحياة دخلت حياة اجتماعية بالغة العنف وتنطوي على عواقب خطيرة على أنفسهم وعلى المجتمع عموماً.

١٦- واستخدام الأطفال الجنود من قبل القوات المتمردة والقوات الحليفة للحكومة يعتبر أيضاً مصدر قلق خطير للأمم المتحدة. وبالرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة ومفصلة من المناطق المتأثرة بالنزاع، تفيد مصادر موثوقة عاملة في المجال الإنساني بأن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٧ سنة بل بعض الذين لا يزيد عمرهم عن ١٢ سنة يشكلون الجزء الأعظم من القوات المحاربة، ولا سيما في المليشيات. وهناك ادعاءات بشأن التجنيد القسري لأطفال ومدنيين وبشأن إطلاق المليشيات الحليفة للحكومة النار على الذين يقاومون ذلك

التجنـــيد. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن طفلاً من كل ١٠ أطفال ليبيريين يحتمل أن يكون قد جُنِّد في وقت ما في المجهود الحربي في ليبيريا وفي البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى التجنيد القسري، عانى الأطفال الليبيريين من جميع أنواع الأعمال الوحشية، بما فيها العنف الجنسي والانقطاع عن الدراسة والتشريد القسري.

١٧- ونتيجة لهذا النزاع، حرم الآلاف من الأطفال من التمتع ببيئة أسرية بسبب موت أو انفصال الأبوين أو أفراد آخرين من الأسرة. وينتقل الكثير من الأطفال المضطرين لإعالة أنفسهم إلى المناطق البلدية حيث يصبحون عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. وباشتعال القتال مؤخراً في مونروفيا وبوكانان، يكاد يكون الأمان الذي توفره المـــدن قـــد تلاشـــى. ومنذ الهجمات التي شُنَّت على مونروفيا في شهر حزيران/يونيه، يصل الكثير من الأطفال المشـــردين واليتامى إلى العاصمة بعد المشي أياماً في بعض الأحيان في محاولة للوصول إلى ما يعتقدون أنه سيكون مكاناً آمناً لهم. ويزل معظمهم في الوقت الحالي في مبانٍ عامة ومبان كانت مملوكة للحكومة سابقاً في العاصمة. وفي ٢١ تمـــوز/يوليه، أبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية بأن ممثليها يقومون بتسجيل الأطفال غير المصحوبين في أكثر من ٨٠ مكان للاجئين في العاصمة، وفي مخيمات للمشردين داخلياً في المناطق المحيطة بها.

١٨- وثمة مشكلة أخرى تؤثر على الأطفال وكذلك على جميع الفئات الضعيفة هي منع وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة جراء النزاع. وتذكر التقارير أنه ربما يوجد الآلاف منهم خلف خطوط المتمردين فيصعب أو يتعذر علـــيهم الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، ويتعرضون تعرضاً بالغاً لمجموعة كبيرة من تجاوزات حقوق الإنسان. وتـــتفاقم هـــذه المشكلة بسبب انعدام الأمن الذي يواجهه العاملون في المجال الإنساني حتى داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. واشتد هذا القلق في بداية هذه السنة بمقتل ثلاثة عاملين في مجال المساعدة الإنسانية واختطاف كثيرين آخرين، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى التخفيض والوقف المؤقت للخدمات الإنسانية في أجزاء كثيرة من البلد. ومسألة الوصول والأمن بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني هي مسألة يتعين معالجتها على وجه السرعة.

هاء- التشريد

١٩- الرقم المحدد لعدد المشردين غير معروف ولكن الحرب المتطاولة التي استغرقت ١٤ سنة أجبرت نحو ١,٣ مليون ليبيري على التشرد، داخل ليبيريا وخارجها. وأدى النزاع المستمر منذ استئنافه في نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى أعداد من المشردين تقارب ٠٠٠ ٢٨٠ شخص. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، فرَّ نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ إلى كوت ديفوار هروباً من القتال الدائر حول ميناء هاربر في إقليم ماريلاند. وانتشر معظمهم في القرى الإيفوارية على طول نهر كفالي، الذي يشكل الحدود مع ليبيريا. واضطر بعض اللاجئين الذين فروا من الحرب في كوت ديفوار للفرار ثانية لتجنـــب النزاع في ليبيريا. وقد تسببـــت هجمـــات المتمردیـــن الأخيرة على مونروفيا في تشريد ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و٠٠٠ ٤٥٠ شخص في العاصمة. ويزل نحو ٠٠٠ ٥٠ من هؤلاء في مدرج صمويل دو في مونروفيا. وهناك ٠٠٠ ٩٠ آخرين متمركزين في أربعة مجمعات مدرسية. وتشير روايات لشهود عيان إلى أن أماكن ومبان

أخـــرى خالية في مونروفيا قد اكتظت بأشخاص مرعوبين ومشردين، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفاً وهي فئات الأطفال والنساء وكبار السن. والحالة في مونروفيا باتت تبعث على اليأس لدرجة أن الكثيرين من المدنيين يغادرون العاصمة في اتجاه هاربل، مقر مزرعة فايرستون للمطاط. ويذكر أن المشردين داخلياً ينتقلون أيضاً من بوكانان، المديـــنة الثانية في ليبيريا، التي سقطت في أيدي قوات حركة الديمقراطية في ليبيريا في أواخر تموز/يوليه، قاصدين هـــاربل. وقد أخذت تظهر أبعاد أزمة إنسانية لعدم تمكن وكالات المساعدة الدولية من الوصول إلى معظم أنحاء الـــبلد، بما فيها العاصمة، بالأغذية والمساعدة الطبية التي يحتاجها الكثير من الناس. وقد أدى نقص الأغذية وقلة المـــياه ومرافق الصرف الصحي إلى تفشي أمراض معدية. ووردت بالفعل تقارير عن وفاة أطفال بسبب الإسهال والكوليرا اللذين يرجع انتشارهما إلى الظروف المزرية التي يعيشها المشردون داخلياً.

٢٠- وتشير تقارير واردة من مشردين داخلياً إلى سوء معاملة المشردين على نحو خطير في داخل مونروفيا وفي الأقاليم على يد جميع أطراف النزاع، ولكن بصورة خاصة من قبل القوات الحليفة للحكومة. وتتوالى التقارير عن الارتكـــاب المـــنهجي لأعمـــال النهب والابتزاز والمضايقة والتخويف داخل مونروفيا وفي بقية البلد. ويتعرض المشردون للسرقة والعمل القسري، وفي أحيان كثيرة للاستغلال الجنسي.

٢١- وقبل تصعيد النزاع، كانت المفوضية تساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفـــيذ بـــرنامج للحماية يهدف إلى تحسين حالة المشردين الأمنية في المخيمات. وفي الوقت الذي بدأ فيه إجلاء موظفي الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان التخطيط جارياً لتعيين موظف لشؤون حقوق الإنسان من المفوضـــية بصـــورة مؤقتة لدعم برنامج حماية المشردين داخلياً. وكان هذا الموظف يساعد مكتب الأمم المتحدة القطـــري، ووزارة العـــدل، واللجنة الليبيرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم في صياغة تشريع يتعلق بحمايـــة المشردين ويأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي وإعلان حكومة ليبيريا بشأن حماية المشردين داخلياً المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٢- واســـتطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج الحماية الذي يضطلع به، أن يخصص أموالاً تمكـــنه مـــن نشر ٢٠ موظفاً من وزارة العدل ومن اللجنة الليبيرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، ليشكلوا في المقام الأول وجوداً دائماً داخل المخيمات وليرصدوا التجاوزات عند حدوثها والإبلاغ عنها. ويكمل هـــذا المجهـــود فريقا الرصد المشتركان اللذان يقعان في إطار استراتيجية الحماية واللذان يضمان ممثلين لوكالات أخـــرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة، ولجنة الإنقاذ الدولية. وتقوم هذه المنظمات بزيارات منتظمة إلى مخيمات المشردين داخلياً لرصد وتقصي حالتهم وتقديم تقارير بشأنها. غير أن هذه الجهود الجديرة بالثناء، وإن كانت محدودة في مواجهة التحديات المتزايدة، قوضتها التطورات الأخيرة تقويضاً خطيراً فيما يبدو. ومع أن الأمم المتحدة أجلت جميع موظفيها الدوليين، إلا أنها أبقت على قدر محدود من أنشطة الحماية رغم دخول المتمردين مدينة مونروفيا.

واو- حالات الاختطاف والتجنيد القسري

٢٣- هناك ادعاءات متطابقة تتعلق بعمليات اختطاف بغرض السخرة أو الاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري قامت بها جميع الأطراف في النزاع، ولا سيما الميليشيات الحليفة للحكومة. ووثقت الوكالات الإنسانية الكثير من حوادث الاختطاف القسري لشباب وشابات من مخيمات المشردين واللاجئين التي تورط في بعضها موظفون حكوميون. ومنذ بداية السنة وحتى التصعيد الأخير للنزاع، تمت عمليات اختطاف من مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين بشكل شبه منتظم على ما يبدو، وأبلغ المقيمون في المخيمات بهذه الحوادث بوصفها شاغلهم الرئيسي. ويزعم أن المختطفين يستخدمون كحمالين، أو في الاسترقاق الجنسي، أو غير ذلك من أشكال أعمال السخرة. ومن المعروف أيضاً أن التجنيد القسري حدث في عدة مواقع بل وفي مونروفيا في وضح النهار، وذلك من قبل القوات الحليفة للحكومة على ما يزعم.

زاي - انتهاك الحق في التحرر من الجوع

٢٤- تكرر تشرد آلاف عديدة من الليبيريين على مر السنين، فاقدين بذلك كل ما يمتلكون في سعيهم الدائم وراء الأمان، وجعلت الحرب المستوطنة من معظم الليبيريين فقراء بسبب التنقل المستمر المرتبط بالحرب، ويجعل التشرد المتكرر من المستحيل عيش حياة مستقرة يمكن أن تسمح بممارسة الزراعة أو بأي نشاط اقتصادي مستدام. فقد انهار الاقتصاد والخدمات الأساسية. وكادت الهياكل الأساسية أن تدمر بالكامل، ويفتقر الاقتصاد إلى قدرة إنتاجية خارج قطاعي الأخشاب والمطاط، وبدرجة أقل قطاع صغار المالكين الزراعيين. والبطالة تبلغ نسبة مذهلة هي ٨٥ في المائة. ولم يتقاض موظفو الحكومة أجورهم منذ ثمانية شهور. ويعيش تسعون في المائة من الليبيريين في فقر مدقع (أقل من دولار في اليوم). ويعيش نصف هؤلاء على أقل من ٠,٥٠ دولار في اليوم. وقد أدى ذلك إلى حالة خطيرة من الجوع، وسوء التغذية وانعدام إمكانية الوصول إلى الضرورات الأساسية للحياة. وبالتالي، يواجه المشردون داخلياً، واللاجئون والسكان المضيفون نقصاً شديداً في الأغذية. ويوضح كشف عن سوء التغذية تم إجراؤه في الفترة من ١ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ على ١ ٧٣٣ طفلاً دون سن الخامسة، أن ١٠,٥٦ في المائة منهم يحتمل احتمالاً كبيراً أن يصابوا بسوء التغذية، و٢٦,٩٠ في المائة يعانون من سوء التغذية المعتدل، و٤,٨٥ في المائة يعانون من سوء التغذية الشديد. وقد ارتبطت هذه الحالة بازدياد حدة النزاع الذي قيّد إلى حد كبير من وصول المساعدة الإنسانية.

حاء - انتهاك الحق في الصحة

٢٥- أدى الفقر المدقع والتشرد المتكرر واستمرار الحرب إلى تقويض الهياكل الأساسية الصحية الليبيرية، التي لم تكن تشمل قبل شهر حزيران/يونيه سوى ٣٢ طبيباً مسجلاً و١٨٥ من الممرضين المسجلين. وأدى احتدام القتال

منذ مطلع عام ٢٠٠٣ إلى زيادة الضغوط على نظام الرعاية الصحية العاجز أصلاً. وقبل التصعيد الحالي لم تكن لدى معظم المجتمعات المحلية مرافق صحية عاملة، وفي مونروفيا كان مستشفى جون ف. كيندي والمستشفى الكاثوليكي يعملان بالحد الأدنى من الموظفين وبدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود. وقد أفضى الاكتظاظ الشديد والأوضاع الصحية البائسة وتقلص فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والأغذية إلى زيادة سوء التغذية، والإسهال والكوليرا والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وفي أعقاب مذبحة حزيران/يونيه التي وقعت في مونروفيا، أبلغ مسؤولون في منظمة أطباء بلا حدود عن معالجة ٣٥٠ مصاباً بالكوليرا أسبوعياً في المتوسط، وارتفاع شديد في حالات سوء التغذية. ومما زاد الحالة تعقيداً أنه في ذروة الهجمات التي شُنت في الآونة الأخيرة على مونروفيا لم يكن هناك مستشفى حكومي واحد عاملاً في ليبيريا بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، قلص استمرار النزاع وسرقة مواد الإغاثة إلى حد كبير من قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على التصدي للتحديات الحالية في القطاع الصحي.

ثالثاً - الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل

٢٦- لاحظ المقرر الخاص المعني بالتعذيب في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الثامنة والخمسين، فيما يتعلق بليبيريا، أنه لم توجد، منذ عام ١٩٩٧، أي مؤسسة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد (E/CN.4/2002/76/Add.1، الفقرة ٩١٦). وقُدم بعض التدريب بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، إلى أعضاء من وحدة مكافحة الإرهاب، والقوات المسلحة الليبيرية، كجزء من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية في ليبيريا، ولكن لم يقدم أي تدريب لأعضاء شعبة العمليات الخاصة. وهناك حاجة شديدة لوضع برامج تدريبية واسعة وشاملة لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب الواسعة الانتشار في ليبيريا.

٢٧- ويتضح مما سبق مدى ضخامة مشاكل حقوق الإنسان في ليبيريا. وما لم تعالج هذه المشاكل بفعالية، فإن الأمل ضئيل في التوصل إلى حل دائم للنزاع الدائر هناك. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان ما يلي: وضع حد للإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء مؤسسات فعالة تعنى بحقوق الإنسان، وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان والتسامح، ورصد حالة حقوق الإنسان.

ألف - التصدي للإفلات من العقاب

٢٨- إن الفظائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في ليبيريا منذ عام ١٩٨٩، بما فيها عمليات القتل والاغتصاب بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، تشكل جرائم ضد الإنسانية، ومخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب ألا يُسمح باستمرارها أو بعدم المعاقبة عليها. وقد

تفاقم النزاع في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية الأوسع جراء عدم قدرة المجتمع الدولي على التصدي للانتهاكات المتواصلة في ليبيريا. ولا يمكن السماح ببقاء ثقافة الإفلات من العقاب. فمن حق شعب ليبيريا علينا أن نوفر له سبل الانتصاف ذاتها المتاحة الآن لضحايا جرائم مشابهة في بلدان أخرى. ويشكل تقصي الفظائع المرتكبة في ليبيريا وتوثيقها عنصراً حاسماً في عملية السلام والمصالحة في البلد.

٢٩- وتلزم الفقرة ٨ من اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه (S/2003/657، المرفق) الأطراف بالدخول في مفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل، يضم جملة عناصر منها المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان/المصالحة وإنشاء حيز ديمقراطي. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف في فراغ، ولكنها تتوقف على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الحالية وعواقبها. ولا يمكن بناء المصالحة والسلام على أساس من الإفلات من العقاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة للتصدي للتحديات التي تفرضها ثقافة الإفلات من العقاب الواسعة الانتشار في ليبيريا. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في إيفاد بعثة مشتركة بين الإدارات لتقييم حالة حقوق الإنسان في ليبيريا حالما تسمح الأحوال الأمنية بإيفادها. وينبغي لهذه البعثة أن تقوم بجملة أمور، منها التوثيق وإجراء تقييم أولي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبها جميع أطراف النزاع الليبيري منذ اندلاعه وتقديم توصيات بما يجب اتخاذه من تدابير. وأصبحت الحاجة إلى هذا التقصي أكثر وضوحاً في ضوء التطورات الأخيرة، ولا سيما انتهاكات واتفاق وقف إطلاق النار. ويشكل اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٤٩٧(٢٠٠٣) في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات خطوة هامة في اتجاه توفير الأمن اللازم للاضطلاع بهذه البعثة.

باء - إعادة بناء مجتمع يقوم على سيادة القانون؛ وتكوين ثقافة في مجال حقوق الإنسان والتسامح وبناء قدرة وطنية

٣٠- اعترافاً بالحاجة إلى بناء قدرة وطنية وتكوين ثقافة لحقوق الإنسان والتسامح في ليبيريا، قررت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٨٢/٢٠٠٣، أن تعين خبيراً مستقلاً لتقديم التعاون التقني والخدمات الاستشارية وتقيم حالة حقوق الإنسان في ليبيريا. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الولاية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتم تعيين السيدة شارلوت آباكا، الخبيرة السابقة بموجب الإجراء ١٥٠٣. ومن المنتظر أن تستفيد الخبيرة المستقلة من نشر العناصر الطليعية للقوة المتعددة الجنسيات الذي جرى مؤخراً والنشر اللاحق لقوة الأمم المتحدة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، تحث المفوضية على بذل جميع الجهود الممكنة لضمان منح بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام المزمعة ولاية قوية في مجال حقوق الإنسان وقدرة لتنفيذها. وينبغي أن تشمل ولاية حقوق الإنسان التعاون التقني، وبناء القدرات، والدعوة، والرصد والمساعدة في تنفيذ القواعد الدولية. وسوف يدعم نشر مسؤولين في مجال حقوق الإنسان بناء القدرات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسوف ييسر التعاون مع جماعات المجتمع المدني.

٣١- وفي الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٤٩٧(٢٠٠٣) طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم توصيات إلى المجلس بشأن تكوين قوة تابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار تواصل أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في ليبيريا. ويجب أن يتلقى أعضاء قوة تحقيق الاستقرار و/أو أي قوات تابعة للأمم المتحدة في ليبيريا تدريباً في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وينتظر منهم أن يتقيدوا بهما. واحترام العسكريين لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أمر ضروري لأداء دورهم في حفظ السلام بفعالية.

٣٢- وفيما يتعلق بالعنصر المدني في وجود الأمم المتحدة المقترح، ستشارك المفوضية بنشاط في فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام بهدف ضمان إيلاء احتياجات ليبيريا في مجال حقوق الإنسان اهتماماً كافياً عند وضع تصور لهيكل البعثة وتصميمه. وينبغي أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة المقبلة في ليبيريا قدرة كافية لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. وبغية معالجة الاحتياجات المحددة للأطفال والنساء، ينبغي للبعثة المقترحة أن تدرج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس وحماية الأطفال بالكامل في اهتماماتها وينبغي أن تتمتع بصلاحيات تامة للقيام بذلك على سبيل الأولوية. وفي أول فرصة ممكنة، ستقوم المفوضية بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ برنامج يهدف إلى بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وسيادة القانون وإحلال الديمقراطية، بما في ذلك توفير التدريب لسلطات إنفاذ القانون، ووضع برامج لإعادة تأهيل ضحايا الحرب، لا سيما النساء والأطفال، وتقديم الدعم للجماعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، وتمشياً مع المبادرات الجارية في إطار استراتيجية الحماية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي أيضاً تقديم المساعدة على نحو متواصل إلى السلطات الليبيرية في مجال بناء القدرات، لتمكينها من إجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان وربما القيام بملاحقات قضائية.

جيم - رصد حالة حقوق الإنسان

٣٣- ستتولى المفوضية، بالتعاون مع الخبيرة المستقلة المعينة حديثاً، تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة المقترحة لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها، وتوفير التعاون التقني والمساعدة من أجل بناء قدرات في مجال حقوق الإنسان في ليبيريا. وذلك سيوسع نطاق ولاية الرصد وتقديم التقارير المتصلة إلى حد كبير بالمشردين داخلياً والمضطلع بها في إطار مشروع الحماية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤- واتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة والمجموعتين المتمردتين في ١٧ حزيران/يونيه ينص أيضاً في الفقرة ٦ منه على إنشاء لجنة رصد مشتركة للإشراف على وقف إطلاق النار ورصده. ومن الضروري أن يؤذن لهذه اللجنة أيضاً برصد مدى مراعاة المعايير المتعلقة بحماية المدنيين. وبهذه الطريقة يمكن للجنة الاضطلاع بدور هام في جمع المعلومات عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإلا ضاعت هذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من شأن إسناد ولاية كهذه إلى لجنة الرصد المشتركة في هذه المرحلة أن يردع مرتكبي الانتهاكات المحتملين وأن يبين عزم المجتمع الدولي على وضع حدّ لثقافة الإفلات من العقاب الشائعة في ليبيريا.

رابعاً - موجز الاستنتاجات والتوصيات

٣٥- في هذا النزاع، وخاصة في المصادمات بين المتمردين وقوات الحكومة، ارتكبت جميع الأطراف تجاوزات وفظائع وتقع مسؤولية ارتكاب هذه الجرائم على قيادة الطرفين.

ألف - بعثة تقييم حالة حقوق الإنسان

٣٦- إن الحالة الأمنية المتردية، والقيود المفروضة على الدخول ومحدودية وجود الأمم المتحدة جعلت عملية الرصد المباشر لحالة حقوق الإنسان في ليبيريا عملية مستحيلة. وحتى الآن، يتم الحصول على المعلومات بشكل رئيسي من خلال المقابلات مع اللاجئين والمشردين داخلياً، الذين يصفون التجاوزات والانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من قبل جميع الأطراف في النزاع. وينبغي نشر بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان في ليبيريا حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك. ينبغي لهذه البعثة أن توثق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وأن تساعد بذلك المجتمع الدولي في تنمية إحساسه بنطاق هذه المخالفات وانتشارها. كما ينبغي لهذه البعثة أن توصي باستجابات ملائمة لهذه الحالة، آخذة في الاعتبار مقتضيات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

باء - لجنة الرصد المشتركة

٣٧- ينبغي للجنة الرصد المشركة المقرر إنشاؤها بموجب الفقرة ٦ من اتفاق وقف إطلاق النار أن تقوم، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار ورصده، برصد وفاء الأطراف بالتزاماتها القائمة بموجب القانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان المنطبقة. وسيدل هذا بشكل مباشر على التزام المجتمع الدولي بضمان محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة.

جيم - اتفاق السلام المقترح وحقوق الإنسان

٣٨- تتطلب احتياجات ليبيريا برنامجاً شاملاً من الدعم والمساعدة الدوليين. ويشير اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٩٧(٢٠٠٣) إلى أن الدول الأعضاء عازمة على قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي في إعادة النظام إلى هذا البلد. وقد تم بالفعل اتخاذ خطوة هامة في هذا الاتجاه. أما التحدي التالي المباشر فهو ضمان تناول مفاوضات السلام الجارية القضايا الرئيسية في مجال انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ووضع إطار فعال للتصدي للانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان، بما في ذلك إقامة نظم حماية عملية لحقوق الإنسان.

دال – أولويات المرحلة الانتقالية اللاحقة للنزاع: إعادة التأهيل

٣٩- حالما تسمح الحالة الأمنية بإعادة إنشاء وجود للأمم المتحدة في ليبيريا، تكون التحديات الملحة في مجال حقوق الإنسان هي إنشاء آليات قضائية انتقالية لمعالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في الماضي، واستعادة القانون والنظام، وترسيخ سيادة القانون، ونزع السلاح، وتسريح الميليشيات المختلفة وإعادة دمج عناصرها، ووضع برامج لإعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، ولا سيما الأطفال، والنساء والشباب، بما في ذلك برامج لتنمية المهارات، وعودة المشردين داخلياً واللاجئين، وتعزيز السلطة القضائية لتقوم بدورها في مجتمع ديمقراطي وتدريب إنفاذ القانون. وينبغي للأمم المتحدة لدى اضطلاعها بولايتها في مجال حقوق الإنسان أن تعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والجماعات المحلية وأن تولي اهتماماً كافياً للاحتياجات المحددة للجماعات المستضعفة، لا سيما النساء والأطفال، الذين تحملوا العبء الأكبر للنزاع.

هاء – أولويات الفترة الانتقالية اللاحقة للنزاع: بناء المؤسسات

٤٠- يشكل إنشاء آليات ومؤسسات وطنية فعالة لحماية حقوق الإنسان أمراً حاسماً لإزالة وعكس الفساد الذي عانت منه ليبيريا في الأربع عشرة سنة الماضية. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على إنشاء مؤسسات وطنية لمعالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي والتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن أجل تدعيم ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ينبغي وضع برنامج شامل للثقافة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ويشمل ذلك المناهج المدرسية.

واو – رصد حالة حقوق الإنسان

٤١- في الأجل الطويل ينبغي القيام في أسرع وقت ممكن بتوسيع نطاق عملية رصد حالة حقوق الإنسان في ليبيريا لتشمل جميع أراضي البلاد، وذلك من خلال وجود الأمم المتحدة وتعزيز استراتيجية الحماية التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن ذلك أن يمكن المسؤولين في مجال حقوق الإنسان من تحديد مدى التجاوزات والانتهاكات، وتقييم حجم الاحتياجات، وردع الانتهاكات في المستقبل من خلال وجودهم.

٤٢- ويجب أن تشتمل الولاية التي يسندها مجلس الأمن لبعثة جديدة للأمم المتحدة في ليبيريا عنصراً قوياً يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة قدرة كافية لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. وبغية الاستجابة للاحتياجات المحددة للأطفال والنساء، ينبغي لهذه البعثة أن تدرج بالكامل الشواغل المتعلقة بنوع الجنس، والأطفال وينبغي أن تتمتع بصلاحيات كاملة للقيام بذلك على سبيل الأولوية.